سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.karamamc.com
حرية – العدد (١٠) ٢٠١٢/١١/١٢

التصعيد العسكري الأخير

علي الشيخ منصور

قاطنوا دمشق وريفها يُدركون جيداً اشتداد أزمة النظام السوري من كثافة القصف المدفعي وقذائف الدبابات التي تضاعفت لمرات خلال الأسبوع المنصرم، من كثافة الحواجز الإسمنتية التي قطّعت اوصال العاصمة وطرقها الرئيسية ودواراتها الفسيحة بكتل بيتونية، جعلها النظام – ولأول مرة– من طابقين من الحواجز الأمنية التي منعت المرور باتجاه المدينة وبالعكس، حتى أن من وصل من الريف والضواحي صباح يوم الخميس الفائت إلى دمشق لم يتمكن من العودة إلى منزله في ذلك اليوم، بينما يأخذ التصعيد العسكري في باقي المحافظات السورية مظهر اللجوء إلى الطيران الحربي الذي يحمل إليهم قذائف صاروخية وبراميل متفجرة تشكل فخر الصناعات الحربية السورية، حيث يشعر النظام بعجز وحداته وكتائبه العسكرية عن مواجهة وحدات وكتائب الجيش الحر ميدانيا، فيلجأ إلى مجال تفوقه الوحيد على الجيش الحر باستخدام سلاح الطيران الحربي لقصف البلدات والأحياء السكنية، بهدف بث الرعب بين المدنيين.

من نتائج هذا التكتيك الأسدي أنه هجّر في يوم جمعة «أوان الزحف إلى دمشق» أكثر من ١١ ألف سوري الى البلدان المجاورة، هربا من القصف العشوائي وبراميل الموت التي يلقيها طيران النظام السوري بلا رحمة، (٩) آلاف منهم الى تركيا و(١٠٠٠) شخص إلى الاردن و(١٠٠٠) آخرين الى لبنان، خلال أربع وعشرين ساعة فقط، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة في جنيف، التي أكدت أن وسطي عدد النازحين اليومي قبل ذلك توقف عند حدود ٢٠٠٠ لاجئ يومياً.

هذا التصعيد الوحشي لا يعكس قوة النظام بقدر ما يعكس صعوبة الوضع الذي يعانيه، وعنف الضربات الموجعة التي يتلقاها من الجيش الحر في أغلب الجبهات، بحيث كلما خسر النظام موقعا أو قطعة عسكرية، انعكس الوضع في المستوى ذاته ربحا لصالح الجيش الحر، فالنظام الذي انشق ربع ضباط جيشه النظامي، بحسب تصريحات العميد الركن مصطفى الشيخ قائد المجلس العسكري، الذي أضاف أن نصف هؤلاء المنشقين اعتقلوا. يعنى أن النصف الآخر هم الآن في عداد الجيش الحر، حيث استقر أغلبهم في تركيا، بينما بدأت في الأيام الأخيرة عودة حوالي ٢٠٠ ضابط منهم إلى قيادة العمليات العسكرية داخل سوريا، ضمن خطة لإعادة تنظيم صفوفه، بعد أن شكل خمس مجالس عسكرية في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط، لتأهيل نفسه كجيش سوري وطني، يحظى بتأييد الجميع وكسب ثقة المجتمع الدولي.

عمليات توحيد القيادة العسكرية للجيش الحر في سوريا والتوقيع بالأحرف الأولى على تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة» مؤخراً في الدوحة، يشكل إمكانية تجاوز العجز الذاتي لقوى الثورة في مواجهة هذا النظام الغاشم، والذي شكل كعب أخيل بالنسبة للمعارضة السورية سابقاً. لكن ضعف النظام العسكري والأخلاقي تجلى بشكل فاضح في الاحتفالات والأعراس التي حرض بعض التجمعات السكانية الموالية على إقامتها ابتهاجا بقصف واجتياح بلدات مثل داريا وقدسيا وسواهما، مما يسهم بتفتيت الوحدة الوطنية التي كان يتباهى بها الأسد باعتبار سوريا هي «المعقل الاخير للعلمانية والتعايش في المنطقة»، كما جاء في حديثة لقناة «روسيا اليوم»، دون أن يخبرنا الأسد: لماذا يُدمر إذا المعقل الأخير للعلمانية والتعايش في المنطقة، ولماذا قبل بشعار شبيحته: الأسد أو نحرق البلد؟!

الافتتاحية

الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة

سامي شيحان

تمّ صباح أمس الأحد في الدوحة التوقيع بالأحرف الأولى وبالإجماع على اتفاق لإنشاء «الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة» الذي سيكون هيئة تنفيذية موحدة للمعارضة، وذلك بعد أيام من المفاوضات الشائكة، وجهود استغرقت أكثر من شهرين.

ويأتي هذه الإجماع الثاني للمعارضة السورية بعد إجماع سابق في ٣ تموز/ يوليو من هذا العام، والذي انتهى بتوقيع وثيقتي المرحلة الانتقالية والعهد الوطني في القاهرة، مما يعني الانتقال من الاتفاقات النظرية السابقة إلى شكل ائتلافي أرقى يوحد جهود هذه المعارضة الصامدة في وجه أشرس نظامي وحشي عرفه تاريخ المنطقة، وأعتقد أن هذه الخطوة ستشكل مفصلا مهما في تاريخ الثورة السورية التي قاربت نهاية شهرها العشرين، وأهم ما كان يؤخذ عليها تشرذم قوى المعارضة وعجزها عن توحيد صفوفها بالمعنى السياسي والتنظيمي.

ليس مهما أن الوليد ائتلافاً وليس هيئة كما نرغب، وليس المهم توزيع الحصص بين المجلس وسواه، لأن هذا الإئتلاف شكل استحقاقاً وطنيا وثوريا، كما هو مطلب شعبي ودولي بآن معا، وسيُنتج في المحصلة قيادية تنفيذية للمعارضة وحكومة مؤقتة فضلا عن توحيد المجالس العسكرية في الداخل تحت لواء الإئتلاف. لن نخوض الآن في هيكلية هذه القيادة وآليات عملها، ولا في طبيعة الحكومة المؤقتة أو مهامها، فلا يزال أمام اللجان الفنية متسعاً من الوقت لاستكمال الكثير من التفاصيل، لأن المهم بالنسبة للسوريين الآن هو تشكيل الإئتلاف كغطاء سياسي يوحد قوى المعارضة، في إطار الاتفاق على إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه أولاً، والاتفاق على دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية ثانيا، ليتقاطع مع الخطوات التوحيدية التي بدأتها المجالس العسكرية للجيش الحر.

حرية – العدد (١٠) ٢٠١٢/١١/١٢

اللجان الشعبية وخديعة الحماية

إيفان عبد المسيح

منذ بداية الثورة، دأب النظام على جمع مؤيديه وأعضاء حزبه الحاكم ورهط من أصحاب المصالح، وسلح قسماً منهم، بهدف الإسراع في سحق الثورة السلمية. ومع فشله في الحسم، بدأ بتسليح المناطق ليخلق حرباً بين أبناء البلد. وهكذا فقد وجدت في كثير من المناطق المؤيدة للنظام لجان شعبية، مهمتها حماية المنطقة أو القرية التي تنتمي إليها من أبنائها الثائرين.

استلام السلاح والانتماء إلى اللجان الشعبية، لا يكلف شيئاً، فقط على المواطن الذهاب إلى الفرقة الحزبية في بلدته أو إلى المختار أو إلى أي عضو مجلس شعب، ويقدم صورة عن الهوية وصورتين شخصيتين، ويخرج ببندقية يفوق ثمنها مائة وخمس وعشرين ألف ليرة سورية. وبعدها يسير في الشارع كالطاووس، ممتناً لهذا النظام الذي وثق به، ويمكنه بعدها أن يقوم بما كان يقوم به عنصر الأمن من سطوة على أبناء قريته أو بلدته، ومن هذه اللحظة يخصص له مبلغ شهري جيد، مكافأة له على موقفه المساند للنظام.

تقيم اللجان الشعبية الحواجز في الطرقات، وتقوم بدور عناصر الأمن من طلب إبراز البطاقات الشخصية وتفتيش السيارات ومداهمة المنازل، بحجة وجود أعضاء في الجيش الحر أو مسلحين متسللين ومختبئين فيها. لا أحد يسألهم، لأنهم امتلكوا صلاحيات كبيرة، ولأن النظام يريد أن تصل البلد إلى هذه الفوضى. يتهم النظام العصابات المسلحة بتدمير الوحدة الوطنية، وبقتل الأبرياء، فيما هو يسلح الناس – حسب قوله – لمساعدته في القضاء على الإرهاب. إلا أن الواقع يدل على أن المناطق التي تشكلت فيها اللجان الشعبية، هي المناطق التي يتم استهدافها، مع أنها في صف النظام وتؤيده بقوة. فعلى سبيل المثال، تمت عدة تفجيرات في جرمانا، مع أنها ليست من المناطق المتوترة، وقتل أيضاً بعض عناصر اللجان الشعبية، وحصل انفجار في باب توما، مع أنها منطقة هادئة جداً. ويقوم النظام بخبث بتوريط عناصر اللجان الشعبية في نزاعات مع مناطق مجاورة، ويعطيهم معلومات مضللة عن هجوم وشيك أو تفجير مفترض أو عصابات متسللة تريد تدمير الحي وقتل الناس، وهكذا يقع الشباب في الفخ ويحصدون أعداء لم يكونوا موجودين سابقاً. الحرب الأهلية التي يروج لها النظام، وتخويفه الشباب من أن الطرف الآخر سيقتلهم حتماً، دفع نسبة قليلة من الشباب المتعلمين إلى التسلح والانضمام إلى اللجان الشعبية. وإذا سألت أحدهم عن سبب تطوعه، يقول إنه يحمي قريته من العصابات المسلحة (التي لم يرها سابقاً في منطقته). أما الأغلبية الساحقة من عناصر اللجان فتتألف من غير المتعلمين وأصحاب الحرف الصغيرة، الذين كما يقال (لا يفكون الحرف)، وهناك قسم منهم من أصحاب السوابق والزعران الذين وجدوا في حملهم السلاح فرصة لتفريغ شحناتهم من العنف، وممارسة عقدهم بحرية. إذا سألت أشخاصاً لا على التعيين، فإنك ستسمع إجابات متنوعة حول تسليح الناس.

قال رجل من أبناء حي باب توما الدمشقي إن هذه اللجان الشعبية أوقعتنا في المشاكل، وستؤدي إلى احتدام الصراع وتفاقمه في البلد، لقد أشاعوا سابقاً أن الحي ستتم مهاجمته من الجيش الحر انتقاماً منه لعدم مشاركة أبناء باب توما في الثورة، ولذلك تسارع الناس إلى الذهاب إلى الجهات المختصة لاستلام السلاح وحماية الحي.

فيما قال رجل آخر: قبل إعلان التسليح في الحي، وقبل أن نشاهد اللجان تجول ليلاً نهاراً بأسلحتها في الشوارع أو تتجمع على شكل حواجز، قبل هذا كله لم نتعرض لأي هجوم أو تفجير، ربما يكون وجود اللجان سبباً في إشاعة الفوضى والقتل في المنطقة.

حدثت مشاكل بين الناس وعناصر اللجان الشعبية، إذ إن الأخيرين صاروا يسيطرون على المنطقة التي يقولون إنهم يحمونها، ويقومون بفرض ما يريدون، حتى إن بعضهم يطلب من المحال التجارية والمطاعم ما يريده من وجبات طعام ودخان وشراب، بذريعة أنه يحمي الناس وواجبهم القيام بإطعامه وتأمين طلباته، وهناك لا يعترض أصحاب المحال على ما يؤمرون به، لأنهم بهذا سيضعون أنفسهم موضع تساؤل حول الوطنية ومحبة البلد، وربما إذا اعترض أحد ما، سيكون عليه مراجعة أجهزة الأمن، وإقفال محله، وربما يحدث ما هو أسوأ بكثير.

لهيب الأسعار ووهم الدعم الحكومي

ليست هناك من أسعار ثابتة للمواد الغذائية في أنحاء سورية، فهي تختلف بين يوم وآخر، وأحياناً بين ساعة وأخرى. وبسبب تفاقم الفساد في القطاع العام، والذي وصل – حسب أحد موظفي هيئة الرقابة والتفتيش – إلى ١٥٠٠ بالمائة، وهو رقم فلكي، فإن الرقابة على الأسعار ليست سوى مانشيتات تظهر في الإعلام فقط، ويتنطح المسؤولون لمحاسبة المخالفين، فيما يمعنون في السرقة والرشاوى ونهب ما تبقى للناس من كسرات صغيرة من الخبز. كل هذا باسم الوطنية وضرورة الوقوف مع النظام للخروج من أزمته. وصل سعر كيلوغرام الخبز في دمشق وريفها إلى ١٥ ليرة سورية، وفي بعض مناطق الشمال السوري إلى ١٠٠ ليرة، فيما سعره النظامي هو ٩ ليرات. وإذا ابتعدنا باتجاه المحافظات المناهضة للنظام والتي تواجه قصفاً يومياً، فسنجد أن أسعار المواد الغذائية الأساسية مرتفعة بشكل مرعب، لم تصل إلى هذا الحد من قبل. لنأخذ دمشق العاصمة، فقد قفزت فيها أسعار أغلب المنتجات الزراعية بنسب تتراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمائة، والسبب في نظر بعض التجار، يعود إلى امتناع بعض المزارعين عن جني محاصيلهم وتركها في التربة، وذلك بسبب عدم قدرتهم على تأمين وسائل لنقلها وإيصالها إلى المستهلك، وكذلك لقلة الأيدي العاملة التي تقوم بأعمال القطاف أو الجني. حماية المستهلك، ليست سوى هيئة أحدثت على الورق فقط، والنشرة التأشيرية للأسعار التي تصدرها الحكومة، هي أيضاً أرقام على ورق تنشر في الصحافة الرسمية. أما على أرض الواقع، فنلاحظ المفارقة الكبرى بين السعر الحكومي والسعر الذي تباع فيه المواد في السوق. والملفت أن التجار لا يهتمون للوضع المعيشي للناس، بل يرفعون سعرها كما يحلو لهم، وهم يحتجون بالوضع الداخلي وبأسعار السوق العالمية. حددت النشرة التأشيرية الحكومية للأسعار سعر طبق البيض بمائتين وخمس وعشرين ليرة، فيما يباع في الأسواق بـ ٣٠٠ ليرة. والبطاطا بـ ٢٠ ليرة حسب النشرة، وفعلياً ٤٠ ليرة. أما الزيوت النباتية، فقد زاد سعرها بنسبة ١٢٠٪.

هذه هي المواد الرئيسية التي ترتفع بين يوم وآخر، والتي تشكل الغذاء اليومي للمواطن السوري، أما المواد الأخرى، كالبن والفواكه واللحوم والفروج، فقد أصبحت من الرفاهيات بالنسبة إلى المواطن العادي، إذ إن ارتفاع أسعار التفاح والبرتقال بشكل مضاعف عن العام السابق، أدى إلى عزوف الناس عن شرائها، بسبب ضعف القوة الشرائية، والاكتفاء بالسلع الضرورية للعيش.

الأسعار غير ثابتة، ولا تهتم الحكومة إلا للوضع الأمني، وملاحقة الناشطين، وتدمير ما تستطيع من مدن وقرى. ويستمر المواطن في العيش في مستوى تحت خط الفقر، من دون أن يجد حلاً لوضعه المعيشي، سوى شد الحزام الذي التصق بظهره، وبدأ يقضي عليه.

حين تتحول أزمة الغاز إلى عقاب جماعي في زمن الثورة

نعيم نصار

تكاد تكون مفردة أزمة، مرادفة تماماً لحياة السوريين طوال ٤٢ عاماً هي مدة حكم عائلة الأسد التي ستزيحها الثورة السورية، فلم يمر يوم في حياتهم بدون أزمة خانقة، ويتذكر السوريون أيضاً معاناتهم وإذلالهم المرير في ثمانينيات القرن الماضي حين كانت الناس تقف طوابير ولساعات طويلة للحصول على علبة سمنة من المؤسسات الاستهلاكية، هذه المعاناة المريرة في الثمانينيات، عادت بشدة منذ أن خرج السوريون إلى الشوارع مطالبين بالحرية. وهل هناك أكثر خبرة من النظام السوري في تحويل الأزمة إلى عقاب جماعي؟

أزمة الغاز في سورية، ومع الأشهر الأولى من بداية الثورة السورية تحولت إلى عقاب جماعي ممنهج، وتمكنت السلطة السورية من إذلال الناس بطريقة مريعة، حيث تحول الحصول على جرة غاز إلى حلم بالنسبة للمواطن لاسيما في المناطق الثائرة، وبدل التفكير في حلول عامة تريح المواطن جرى تشجيع الشبّيحة على المتاجرة بهذه المادة وبات معروفاً بالنسبة للسوريين أن الشبّيحة أفضل من يؤمن هذه المادة ولكن بأسعار السوق السوداء، وطبعاً يجري هذا الأمر على مرأى ومسمع جميع أجهزة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومعها جمعية حماية المستهلك التي تفرغت للتصريحات الإعلامية منذ تأسيسها قبل عدة سنوات. ومع اشتداد أزمة توزيع الغاز وتقنينه على مختلف المناطق، ماعدا مناطق وأحياء الموالاة والتشبيح، تفتقت ذهنية التشبيح الحكومي عن طريقة فيها من الإذلال ما فيها، وهي التسجيل عن طريق البلديات وعن طريق دفتر العائلة تحديداً، ولم يفكر أحد بالأرامل وطلاب الجامعات ومن لا يملكون دفاتر عائلة، وطبعاً يجري التوزيع حسب وصول مادة الغاز إلى هذه المنطقة أو تلك، وبما أن كمية الغاز الواصلة صارت قليلة جداً، صار المواطن يحتاج إلى عدة أشهر ليصل الدور إليه، حيث تتصل البلدية على رقم هاتفه، ليذهب بعدها إلى موزع الغاز ليجد اسمه في قائمة من شملهم الدور، بعد ذلك على هذا المواطن التسجيل مرة أخرى للحصول على جرة جديدة، والعجز الحاصل لديه يجب تأمينه من السوق السوداء حيث وصل سعر جرة الغاز إلى مبلغ ١٥٠٠ ل.س، وأحيانا إلى ٢٠٠٠ ل.س.

تصريحات .. تصريحات

في مقابل هذه الأزمة المستمرة حتى الآن نسمع المسؤولين الحكوميين يتعاملون مع هذا الواقع بمزيد من الإنكار والتلفيق فالسيد عدنان الحكيم عضو المكتب التنفيذي لشؤون التموين في محافظة دمشق أكد لصحيفة حكومية بتاريخ ٢-١١-٢٠١٢ (أنه لا توجد أزمة في الغاز المنزلي وهو متوفر في جميع المراكز، ونقوم بإرسال سيارات مخصصة إلى جميع مناطق دمشق في أيام محددة لكل منطقة وذلك بالاتفاق مع اللجان المحلية والمختار)، وبنفس التصريح يناقض الحكيم نفسه ويعترف بالأزمة ونسمعه يقول:(ولكن هناك نفوساً ضعيفة وقابلة للرشوة بسهولة تعتاش على الأزمات وتغتني على الأزمات منها)، إذا هناك أزمة يا حكيم ؟ وطبعاً يصر الحكيم على متابعة كلامه الإنكاري ويرى (أن أجهزة حماية المستهلك تستقبل شكاوى المواطنين وتقوم بمعالجتها عن طريق إرسال دوريات رقابة ونحن مستعدون للمحاسبة). والذي لم يقله الحكيم كيف يمكن لمواطن سوري أن يشتكي على شبيح يتاجر بالغاز؟ وهل استطاعت أجهزة حماية المستهلك من منع السوق السوداء مثلاً وتجارها المعروفين من الشبيحة وغير الشبيحة؟.

حلول وحلول وحكي

قامت صحيفة محلية باستطلاع عدد من الشخصيات النقابية و الخبراء حول أزمة الغاز وهاهو رئيس نقابة النفط علي مرعي يقول:(أن شركة المشتقات النفطية عليها التوزيع مباشرة للمواطنين عند الأزمات، لأن الاعتماد على القطاع الخاص يفاقم المشكلة، فأكثرهم يبيع بسعر احتكاري في سوق سوداء، مادام هناك نقص في المادة، ويجب أن توضع جداول وأسماء تمكن الأسر من الحصول على أسطوانة غاز شهرياً كحد أدنى). وأوضح خبراء، أن الحل هو عبارة عن بناء مصفاة نفط ثالثة، لتصنيع ما كميته ١٥٠ ألف برميل نفط يومياً كانت تصدر قبل العقوبات الحالية.

(من جانبه صبّ أحد المهندسين في شركة نفط خاصة غضبه على السياسة الاقتصادية لـ حكومة عطري- الدردري محملاً إياها مسؤولية توجيه الاقتصاد بطريقة خلقت معظم المصاعب التي نمر بها حالياً مؤكداً، أنه رفض كل المقترحات التي كانت تشجع على إقامة مصفاة ثالثة، لأنه كان ينادي بتوجيه الاقتصاد نحو الخدمات من دون تأهيله لذلك، وترك الاقتصاد ينزف، بسبب تصدير النفط الخام بدولارات محدودة بينما كان الأولى تصنيعها وتحقيق قيمة مضافة، والاعتماد على أنفسنا عوضاً عن اعتمادنا على الآخرين في تأمين مصادر الطاقة. وكان مبرر الرفض لإنشاء مصفاة ثالثة ارتفاع الكلفة الاقتصادية، كانت كلفتها تقدر في الدراسات التي أعدت بنحو ١,٥ مليار دولار، في حين تشير بعض الإحصاءات إلى أن قيمة المستوردات السنوية بمليارات الليرات: من المازوت نستورد بقيمة تبلغ نحو ٦٠ مليار ليرة، ومن الغاز نحو ١٥ مليار ليرة، ومن الكيروسين وقود الطائرات ما قيمته نحو ١٠ مليارات ليرة).

بينما يقول الخبير زياد عربش: (أن السبب الرئيس للأزمات الحالية هو غياب السياسة الطاقوية والرؤية الإستراتيجية، وقد تجلى هذا في غياب القرار الجريء لبناء مصفاة ثالثة، فتأمين مشتقات الطاقة يعد أمناً طاقوياً وقومياً ضمن مفهوم الأمن القومي، يضيف إن كل وزارة تعمل على حدة فمشكلة الغاز خلقت مشكلة كهرباء، ومشكلة المازوت سبق لها أن تسببت بمشكلة غاز قبل المشكلة الحالية، ويعتقد أن الأزمة ستعود حتى لو تمت السيطرة عليها حالياً، فيما إذا بقيت العقوبات، لذلك مع أزمة مستمرة يجب التصرف بطريقة مختلفة. وأوضح عربش أنه بالنسبة لدعوة وزارة النفط الناس للعودة إلى اختراعات تعود لعقود قديمة للتعويض عن الغاز، فهذا نوع من الهرطقة، لأنه إجراء مرحلي وآني، وكان هذا الإجراء هو التالي بعد رفع سعر أسطوانة الغاز من ٢٦٠ ليرة إلى ٤٠٠ في المرحلة الأولى من أزمة الغاز). طبعاً أسهل شيء على المسؤولين السوريين الاختباء وراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد بسبب سياسات النظام الحاكم الأمنية والعسكرية التي تعامل بها ومايزال مع المتظاهرين السوريين، والمؤكد أن هذه العقوبات قائمة ويدفع الثمن الناس وليس المسؤولين، لكن اللوم يقع على النظام الأمني العسكري الذي وصل إلى مرحلة قصف الناس بجرار الغاز. وبدل محاسبة تجار السوق السوداء ومعظمهم شبّيحة أطلقت يدهم ليفعلوا كل شيء،جرى ويجري الاختباء وراء الكذب المنهج الذي يمارسه المسؤولون باعتباره تقليداً سلطوياً عممته عائلة الأسد منذ تسلمها مقاليد الحكم في عام ١٩٧٠.

انفراج قادم

منذ عدة أشهر نقلت بعض الصحف الالكترونية خبراً مفاده أن ثلاث شحنات من الغاز المنزلي في طريقها إلى سورية من ثلاث دول هي الجزائر وروسيا وإيران، وتحمل الشحنات الثلاث ما يغطي حاجة سورية للعام الحالي والقادم. وأن الشحنات الثلاث تمت بالتعاون مع رجل أعمال سوري،ويأتي هذا الخبر في وقت كشف فيه وزير النفط السوري (السابق) سفيان العلاو عن شحنات للمازوت قادمة من فنزويلا وعروض أخرى لتوريد الغاز كشفت عنها صحيفة فاينانشال تايمز عبر ناقلات إيرانية. ومن خلال خبرتنا الحياتية نعرف أن هذا الكلام هو للاستهلاك الإعلامي فقط.

مجرد تعليق

يعتقد معظم السوريين أن النظام السوري اعتاش على أزمات اقتصادية متتالية خلق معظمها واستفاد من انشغال الناس بها، وبالتالي لن ينتهي الناس من هذا الحال إلا بزوال هذا النظام ورموزه، وأزمة الغاز الحالية ومعها بقية الأزمات الاقتصادية والخدمية لن تحل نهائياً إلا بزوال هذا النظام الفاسد، وأحد أسباب قيام الثورة غير المباشرة تعود لهذه الأزمات التي يعرف السوريين من استفاد منها ومن تاجر بها.

أدلة دامغة على تواصل الهجمات بالقنابل العنقودية في سوريا

هيومن رايتس ووتش: ٢٣ تشرين الأول, ٢٠١٢

نيويورك– قالت هيومن رايتس ووتش إن الأدلة المتراكمة لديها تبين استمرار القوات الجوية السورية في إلقاء القنابل العنقودية على بلدات في خمس محافظات رغم إنكار الجيش السوري أنه يستخدمها. تُظهر المعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش زيادة ملحوظة في استخدام القنابل العنقودية خلال الأسبوعين الماضيين. وتأتي هجمات القنابل العنقودية كجزء من حملة جوية متصاعدة تشنها القوات الحكومية على معاقل المعارضة، شملت إلقاء قنابل شديدة الانفجار، وقنابل انشطارية، بل وقنابل «برميلية» في مناطق مأهولة بالسكان.

في أعقاب البيان الصحفي الذي نشرته هيومن رايتس ووتش بتاريخ ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ حول استخدام سوريا للقنابل العنقودية، أصدر الجيش السوري تصريحاً ينكر فيه استخدام القنابل العنقودية ويقول إنه لا يمتلك مثل تلك الأسلحة. منذ ذلك الحين تمكنت هيومن رايتس ووتش من جمع أدلة جديدة على استمرار القوات الجوية السورية في شن هجمات القنابل العنقودية، وأكدتها من خلال مقابلات مع الضحايا ومع سكان آخرين ونشطاء صوروا الذخائر العنقودية، علاوة على تحليل ٦٤ مقطع فيديو وصور فوتوغرافية تبين بقايا أسلحة تخلفت عن ١٠ هجمات جديدة بالقنابل العنقودية في بلدات سالكين وكفر تخاريم بمحافظة إدلب الشمالية؛ والبويضة الشرقية وتلبيسة والرستن والقصير بمحافظة حمص؛ والباب بمحافظة حلب؛ والدوير والصالحية بمحافظة دير الزور؛ والغوطة الشرقية قرب دمشق.

قال ستيف غوس، مدير قسم الأسلحة وحقوق الإنسان في هيومن رايتس ووتش: «يخلو إنكار سوريا من المعنى مع تراكم الأدلة على انهمار القنابل العنقودية كالمطر فوق البلدات والقرى. إن القوات الجوية السورية تفرض سلطان الرعب على المدنيين في معاقل المعارضة بأنحاء البلاد، بإلقاء القنابل العنقودية وغيرها من الأسلحة الانفجارية من الطائرات»..

تلقت هيومن رايتس ووتش معلومات عن أكثر من ٣٥ موقع لهجمات القنابل العنقودية. وتبرهن هذه المواقع على اتساع مدى استخدام القنابل العنقودية. كما تبين صور القنابل العنقودية والمقاطع المصورة التي تظهر بها أن القوات الجوية السورية استخدمت على الأقل ٤٦ قنبلة عنقودية. تعرفت هيومن رايتس ووتش على ما لا يقل عن ١٣٦ ذخيرة عنقودية صغيرة غير منفجرة تخلفت عن الهجمات، جميعها تهدد المدنيين بخطر داهم. تمثل هذه الأرقام مجموع الغارات والقنابل المستخدمة والقنابل غير المنفجرة التي أمكن التعرف عليها من المصادر المتاحة، لكن الأرجح أنها مجرد مؤشر جزئي على الأرقام الفعلية.

تحدثت هيومن رايتس ووتش مع اثنين من ضحايا القنابل العنقودية في بلدة البويضة الشرقية، وكذلك مع بعض سكان بلدات الرستن وتلبيسة والباب والقصير، ممن شهدوا غارات القنابل العنقودية الجوية أو صوروا آثارها، وزودوا هيومن رايتس ووتش بالصور والمقاطع المصورة.

تم نشر الـ٦٤ مقطعاً مصوراً التي راجعتها هيومن رايتس ووتش على موقع «يوتيوب» في تشرين الأول، وهي تبين البقايا الناجمة عن هجمات جديدة بالقنابل العنقودية في سوريا. تعرف خبراء هيومن رايتس ووتش في كل مقطع مصور، على قنابل عنقودية تحتوي على ذخائر صغيرة متفجرة يبدو أنها أُسقطت بالطائرات، تم التعرف على نوعين من قنابل «آر بي كيه» العنقودية، يحتوي أحدها على ١٥٠ ذخيرة صغيرة انشطارية مضادة للأفراد طراز «إيه أو–آي إس سي إتش»، والآخر على ٣٠ ذخيرة صغيرة مضادة للدروع طراز «بي تي إيه بي–٢،٥ إم».

في معظم المقاطع المصورة التي تمت مراجعتها، يبين التلف المادي الظاهر على القنابل وذخائرها الصغيرة أنها أُسقطت جواً، كما قالت هيومن رايتس ووتش. يظهر على القنابل العنقودية تآكل طلاء عروات التعليق التي تثبت القنبلة بمسند السلاح في الطائرة، إضافة إلى امتداد قضيب الطرد الذي ينفصل عن القنبلة بعد إلقائها. والتلف المادي بزعانف التثبيت الموجودة في نوعي الذخائر العنقودية الصغيرة كما تظهر في المقاطع المصورة، وهو ما يشير إلى القوة الدينامية الجوية التي مورست عليها، والتشوه الذي أصابها عند اصطدامها بالأرض. في كثير من المقاطع المصورة، أدت قوة ارتطام القنابل العنقودية وذخائرها الصغيرة بالأرض إلى انفراسها فيها.

حرصت هيومن رايتس ووتش، للتأكد من فرادة الوقائع الواردة في المقاطع المصورة المنشورة، على تحليل أنواع الذخائر العنقودية الصغيرة المستخدمة، وبيانات المصنع وبيانات الإنتاج الظاهرة على القنابل العنقودية والذخائر العنقودية الصغيرة المفردة، وخصائص المواقع التي حدثت فيها الهجمات، والتلف المحدد الذي تعرضت له القنابل والذخائر العنقودية الصغيرة التي تم العثور عليها. في عدد من الوقائع، أدت المقابلات الهاتفية مع الشهود والضحايا إلى توفير تأكيد إضافي للهجمات. باستخدام هذه النقاط التحليلية، تم بناء قاعدة بيانات لوقائع الهجمات الفريدة، تبين التصاعد الدرامي في استخدام الذخائر العنقودية من طرف القوات السورية على مدار الأسبوعين الماضيين.

تبين مراجعة العلامات الظاهرة على القنابل العنقودية والذخائر العنقودية الصغيرة التي تحتوي عليها، إضافة إلى المقارنة بالكتيبات السوفييتية الخاصة بالأسلحة، أنها صنعت في سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين في مصانع الذخائر الحكومية السوفييتية. كانت الذخائر الصغيرة الأوفر عدداً ضمن ما تم التعرف عليه هي ذخائر «إيه أو–آي إس سي إتش» الانشطارية المضادة للأفراد، ويبدو أنها قد صنعت كلها في مصنع سوفييتي يشير إليه رمز ٥٥ الوارد ضمن العلامات.

قنابل عنقودية صغيرة طراز «أيه أو–١ إس سي إتش» إنتاج سنة ١٩٧٤ لم تنفجر بعد إسقاطها ضمن قنبلة عنقودية سوفيتية الصنع طراز «آر بي كيه–٢٥٠».

في ١٥ تشرين الأول، أنكر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، استخدام قنابل عنقودية «روسية الصنع» في سوريا. قال لافروف إنه «ليس هناك تأكيد» للاستخدام، وأنه «من الصعب» التيقن من مصدر الذخائر العنقودية.

رغم أن كيفية وتوقيت حصول سوريا على ترسانتها ليسا في حيز المعرفة العامة فإن الاتحاد السوفييتي السابق كان ينتج قنابل «آر بي كيه» العنقودية ويصدّرها بكميات كبيرة. ويقرر ناشرو أدلة العتاد العسكري المتخصصة، مثل «آي إتش إس جينز»، علاوة على المواد التي نشرها المجمع الصناعي العسكري الروسي، يقررون أن القنابل العنقودية من طراز «آر بي كيه» كان يجري تسويقها بواسطة شركة «بازلت للأبحاث والإنتاج» الحكومية في موسكو. لا يوجد بلد سوى الاتحاد السوفييتي يُعرف عنه إنتاج القنابل العنقودية من طراز «آر بي كيه–٢٥٠»، أو الذخائر العنقودية الصغيرة طراز «إيه أو–آي إس سي إتش» و«بي تي إيه بي–٢،٥ إم».

قال غوس: «بينما يمكن لوزير الخارجية لافروف تبرير إنكاره بانطباقه الضيق على القنابل العنقودية الحديثة «روسية الصنع»، فإن كافة الأدلة حتى الآن تبين أن الأسلحة التي تلقيها طائرات القوات الجوية السورية النفاثة والمروحية من تصنيع الاتحاد السوفييتي. وعلى روسيا أن تبدي القلق من استخدام الذخائر العنقودية في سوريا، وليس التشكيك في الأدلة المقنعة على استخدام ذخائر عنقودية سوفييتية الصنع».

في الأيام الأخيرة سارعت عدة حكومات إلى إدانة استخدام سوريا للقنابل العنقودية، منها النمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا والنرويج وقطر. وقال غوس: «على كافة البلدان المعنية بحماية المدنيين من الآثار الضارة للذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة الانفجارية أن ترفع أصواتها مطالبة بإنهاء الحملة الجوية».

للمتابعة على الرابط:

http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/23-3

حزب البعث والتباس العلاقة بالفلسطينيين

يمام ونوس

منذ سقوط أسامة الغول وهو يسعف الجرحى في بداية أحداث درعا ٢٠١١/٣/٢٣ كأول شهيد فلسطيني، لم تتردد بثينة شعبان مستشارة الأسد من اتهام الفلسطينيين بالوقوف وراء تلك الأحداث والتظاهرات، واضعة بذلك العلاقة الفلسطينية السورية على محك الاختبار مجدداً، مما أدى لانقسام في الشارع الفلسطيني، توّج بخروج حماس من العاصمة السورية وإغلاق مكاتبها بالشمع الأحمر في الأسبوع المنصرم، فحزب البعث الذي بنى الكثير من أمجاده على مقولات الممانعة والتصدي وتحرير كامل التراب الفلسطيني، هو نفسه الذي سعى منذ البداية إلى شق صف المقاومة الفلسطينية، في محاولة منه للسيطرة عليها أو احتوائها تحت عباءته.

ربما أغلبية المثقفين الفلسطينيين أو العرب لا يتذكرون الآن شيئاً عن أحداث ١٩٦٦ م التي أدت إلى مقتل كل من «محمد حشمة» أحد قادة العمل الفدائي في حركة فتح، ومن ثم «يوسف عرابي» وهو ضابط فلسطيني في الجيش السوري، كان مرشح حزب البعث لقيادة الحركة، وعلى علاقة متينة بحافظ الأسد، في إطار محاولات حزب البعث الحاكم في سوريا للسيطرة على حركة فتح، من خلال إدخال بعض الضباط فيها، وجهود هذه الأخيرة للاستقلال بالقرار الفلسطيني، وقد اتهم النظام البعثي عبد المجيد زغموط بقتل عرابي، فأودع في السجن حتى وفاته بداية القرن

الجديد، كما سُجن ياسر عرفات وخليل الوزير وممدوح صيدم ووليد نمر شريّم في سجن المزة، ليفرج عنهم بعد فترة قصيرة بتدخل وضغط عربي كبيرين.

فشل حزب البعث في احتواء حركة فتح، دفعه للبحث عن بدائل لها حتى لو كان الثمن تمزيق المقاومة الفلسطينية، ولم يكتف بتنظيم الجبهة الشعبية/ القيادة العامة، بل أسس بتاريخ١٩٦٦/١٢/١٠ منظمة الصاعقة «طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة «، كفصيل فلسطيني فدائي مسلح يتبع لحزب البعث السوري، التزاما بتوجيهات المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث في أيلول/ سبتمبر لنفس العام، والتي تبنت استراتيجية حرب التحرير الشعبية في الصراع مع إسرائيل، ووضع تنظيم الصاعقة العتيد بإشراف رئيس مكتب الحرس القومي في قيادة حزب البعث وعضو القيادة القطرية فيه حديثة مراد. لتستمر المواجهة بين تنظيم الصاعقة و تنظيم القيادة العامة أحمد جبريل الموالين لحزب البعث في سوريا، مقابل حركة فتح/ قوات العاصفة، و م.ت.ف بشكل عام، واستقلالية القرار الفلسطيني حتى أحداث مخيم اليرموك المستمرة الآن في دمشق.

فمنذ هبّت رياح الربيع العربي على سوريا، وحتى اليوم يجهد النظام البعثي، والمنظمات الموالية له إلى عزل الشارع الفلسطيني عن توأمه الشعب السوري، بل لمحاولة تجيير هذه المنظمات وقواعدها كذراع ضاربة بيد السلطة السورية، أو شبيحة لقمع السوريين المنتفضين ضد ديكتاتورية الأسد وقمعه وفساده المستمر منذ خمسة عقود تقريباً، والمفارقة الجديرة بالانتباه، أن فلسطينيي سوريا وجدوا أنفسهم منذ اللحظة الأولى في خندق الشعب السوري ومطالبه العادلة، والتي دفعوا ثمنها آلاف الضحايا والمصابين، وآلاف المعتقلين والفارين والمفقودين، بينما قيادات أحمد جبريل وإعلامه المأجور لنظام الأسد يزور الحقائق ويتستر على جرائم نظام الأسد ضد شعبه وضد الفلسطينيين، ويدّعي أن دبابات الأسد التي دخلت إلى الرمل الشمالي إنما جاءت لحماية الفلسطينيين من بطش العصابات الإرهابية، وهم الآن في مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن يدافعون كذلك عن الفلسطينيين ضدّ العدو الوهمي ذاته المسمى عصابات إرهابية، بينما هم يساهمون بقتل الثوار من الشعبين السوري والفلسطيني معاً، ولن يسامحهم التاريخ على ذلك.

في انتظار أوباما.. مجدداً

هشام القاسم

وضعت الانتخابات الأمريكية أوزارها، وخرج باراك أوباما منتصراً ليجدد اقامته في البيت الأبيض لأربع سنوات أخرى.. فماذا سيكون في جعبة واشنطن إزاء الثورة السورية؟ لا شك أن المسألة السورية لم تكن أولوية في شواغل إدارة أوباما السابقة، وربما لا تكون كذلك بالنسبة لإدارته الجديدة، لكن هذا لا يعني أن القوة العظمى لن تمتلك خطة ما بشأن هذا الملف الذي يزداد سخونة وتعقيداً.. لقد فرضت السنة الانتخابية الطويلة تجميد بعض الملفات الهامشية من منظور الناخب الأمريكي، وقد رأينا كيف أن أوباما كسب المعركة بإجراءات لا علاقة لها بسياسته الخارجية، منها، مثلاً، دعمه لشركات السيارات الذي أكسبه أصوات ولايتين مهمتين (أوهايو وميشيغان).. الآن وقد تحرر الرئيس الديمقراطي من الضغوط الانتخابية، فمن المرجح أن يعيد الاعتبار لبعض الملفات المجمدة، وأن يمتلك هامش حركة أوسع في سياسته الخارجية. لن يصل الأمر إلى قلب الاستراتيجية التي سارت عليها الادارة الديمقراطية في السنوات الاربع المنصرمة، هذه الاستراتيجية التي تقوم على ضبط العلاقة مع (الخارج)، وتقنين التدخل في العالم، مع التركيز أكثر على الداخل.. الأمر الذي يجعلنا لا نتوقع رؤية الولايات المتحدة تقود تدخلاً عسكرياً في سوريا. ولكن بالمقابل ثمة ما يتاح لنا توقعه: دبلوماسية أكثر نشاطاً، وخيارات أشد وضوحاً وحسماً، مع الاستعداد لبعض التحركات العملية المساعدة على الأرض: دعم المعارضة بالسلاح، والاتجاه إلى فرض حظر جوي فوق مناطق من سوريا (يتم الحديث عن منطقتين واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب).. يتشابك الملف السوري مع ثلاثة ملفات ستسارع الإدارة الجديدة إلى وضعها على الطاولة. وطبيعة المسارات الامريكية في هذه الملفات ستنعكس سلباً أو إيجاباً على الموقف من الثورة السورية.. أول هذه الملفات هو العلاقة مع روسيا، حيث يتوقع المراقبون أن يفي أوباما بوعده الذي همس به إلى ميدفيديف (أنا مستعد لمزيد من المرونة في شأن الدرع الصاروخي بعد الانتخابات)، وهذا من شأنه أن يفضي إلى حلحلة في الكباش الروسي الغربي في شأن سوريا، وصولاً، ربما، إلى حل نهائي يمر عبر الامم المتحدة... أما إذا سارت هذه العلاقة في اتجاه آخر فإن البديل المتوقع هو العمل من خلال تحالف للأصدقاء، مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات عملية: حظر جوي وامداد الثوار بالسلاح.. الملف الثاني هو إيران، حيث يرجح أن تبدي الإدارة الجديدة صلابة أكبر في مواجهة الملف النووي.. أما الملف الثالث فهو العلاقة مع دول الربيع العربي، لا سيما أن أوباما قد ألمح في نهاية ولايته الأولى إلى (ضرورة إجراء مراجعة شاملة للعلاقات مع هذه الدول)..

هل كان رومني خياراً أفضل؟

لنتذكر أن الرئيس الأمريكي ليس ربان سفينة واسع الصلاحية بقدر ما هو قائد قطار، له أن يزيد السرعة أو ينقصها، وله أن يختار محطات التوقف، ويحدد عدد الركاب.. ولكن ليس من صلاحيته إخراج القطار عن سكته.. وسكة السياسة الخارجية تضعها المصالح الاستراتيجية الكبرى، وترسمها مؤسسات ومراكز قرار عديدة، ما يدحض الاعتقاد الذي روجه البعض ممن تمنوا فوز رومني، على اعتبار أن المرشح الجمهوري سينسف الاستراتيجية الهادئة، ويتخذ خطوات دراماتيكية تصب في مصلحة الثورة.. على أي حال هذا شأن صار وراءنا، فنحن أمام أوباما مجدداً، وبالطبع لن تقف الثورة مكتوفة الأيدي في انتظار ما سيقدم عليه.. أما المعارضة السياسية فيتوجب عليها المضي فيما هي بصدده من سعي للتوحيد وإيجاد صيغ جديدة، وذلك بغض النظر عن نوايا واتجاهات الإدارة الأمريكية، فمشروع التوحيد هو أجندة سورية، ومطلب للشعب السوري قبل أن يكون مطلب أي جهة أخرى.

« مزاج المدن» .. وداع المدن

عبدالله أمين الحلاق

ما ونَت المعارضة السورية ترفع شعار «الدولة المدنية الديمقراطية « هويةً لسورية الجديدة، أي سورية من دون النظام الجملكي الحالي. هذا شعار جامع وعام يجد فيه غالبية الإسلاميين هروباً من مفاهيم أدق وأعمق قد تخدش طموحاتهم في الدولة الدينية، ويرى فيه بعض العلمانيين استراحةً من تكبد معاناة طرح الفكرة العلمانية والعمل الفكري والسياسي لخلق تيار علماني عريض في سورية يؤسس للمستقبل، ويكون مشاركاً في الحياة السياسية في سورية الجديدة. والمدنية، اليوم، بالنسبة للسوريين عموماً، هي الدوران في المكان، هي خيارٌ، بقدر ما يبدو طموحاً مشروعاً وضرورياً وشكلاً للدولة السورية بعد رحيل طاغية دمشق ونظامه، فإنه يتبدى قصراً بني على الماء، لا قواعد ثابتة وأرضية متينة يقف عليها. مردّ ذلك في ما نرى هو المحاولات الحثيثة والناجحة لدرجة كبيرة في تغييب المجتمع السوري عن إرث مدني ديمقراطي كانته سورية في خمسينات القرن الماضي. هي فترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الأربع، تلتها الوحدة مع « حاضرة « العرب ومدينتهم «القاهرة «، و بعدها جاء البعث وقطَع مع التجربة الديمقراطية والمدنية الهشة للسوريين، ليأتي حافظ الأسد لاحقاً ويطلّق البعث والمدنية معاً رغم التعارض الضمني بين القومية كإيديولوجيا والمدنية كحالة وفكرة. جَذر التعارض هذا إيديولوجي، كانت أدواته ممارسات الأحزاب ونهجها النضالي الذي ووجهت به مدن وحواضر عربية عديدة، دمشق وبيروت والقاهرة وغيرها. في زمن المد الإيديولوجي، وطالما أن «المدينية» كنمط حياة والمدن هي الحيز الذي يترسخ ويتعزز فيه كل وعي مدني، كانت المدن العربية الكبرى تـُغزى على يد المد «الريفي « إليها، فيما كان معظم العسكر الذين حكموا بلداننا العربية آتين من الأرياف وليس من المدن، وهذا المد الريفي إلى المدينة لم يكن يحمل ملامح تلقيح الريفي المستقر في المدينة بالفكرة المدنية بقدر ما كان استدخالاً قسرياً للريف إلى المدينة واقتحاماً لها نرى تبعاته اليوم في ظروف يوميات ثورتنا السورية. الإسلامي كان يرى في المدينة منبراً لـ» الكفر والإلحاد «، والقومي المتشدد يرى فيها تجليات لـ» الاستعمار»، واليساري يختزلها إلى مظاهر برجوازية «مرفوضة «، وهو ما لعبت عليه الإيديوجيات الخلاصية ومعظم تنظيماتها. البعث، ريّف المدينة السورية وأبقى مشاهد شكلية تتعلق بحداثة لم نبلغها، بل اكتفينا باستجلاب ونسخ مظاهرها وقشورها من أصقاع تبنيّت الفكرة المدنية فيها وصار الريف في تلك الأصقاع متقدماً، مجتمعياً وثقافياً، على ثقافة تسود في كبريات حواضرنا العربية في ظل الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة لها. راقِب دمشق اليوم. أحياء بأكملها على سفوح قاسيون هي كانتون وغيتو خاص بطائفة معينة. كنتَ تستطيع أن ترى « شوائب « من طوائف أخرى أو مناطق من غير قرى ومناطق هؤلاء في أحيائهم وعشوائياتهم تلك، لكن، ومع اندلاع الثورة السورية، صار الشك بأي غريب أو بعدم انتماءه إلى خندق الموالاة للنظام السوري كفيلاً بالحكم الفوري عليه بالخيانة، وتحديداً في أماكن النقاء الطائفي تلك. الثورة السورية بدورها هي ثورة كان الريف مساهماً فيها أكثر من المدينة، أقله في الأشهر الأولى. دخلت دمشق إلى الثورة بعد دخول كل المدن الأخرى وريفها إلى الثورة، أما حلب فلم تدخل بقوة إلا مؤخراً، وإن من باب العسكرة الفوري.

مع ذلك، ورغم الخطر العميم على ترسيخ الهدف الذي قامت لأجله الثورة، وهو الديمقراطية والحريات العامة، والذي يلوح ويتبدى واضحاً مع ازدياد التعقيد في المشهد والواقع السوريين، فإن ثمة رمزية هائلة بخصوص المدنية اختزنتها الثورة تتلخص في كَوْن حمص، كمدينة، هي العاصمة الجديدة للثورة السورية في الوقت الذي بقيت فيه القرداحة هي العاصمة التاريخية والقديمة- المتجددة لنظام بشار الأسد وشبيحته ومؤيديه، ومنهم أبناء مناطق غير ساحلية جمعتهم بهذا النظام مصالح مشتركة. القرداحة كانت ولا تزال كَـعبة المؤيدين لهذا النظام والمدافعين عنه، بمن فيهم اللبنانيين الذين لا يزالون بدورهم يعيشون في ظل نظام لبناني طائفي لا مدني، وينتمون إلى خندق ظلامي إلهي اقتحم بيروت المدينة بدوره في ٧ أيار ٢٠٠٨ دون أن يرف له جفن. وفي الوقت الذي يبدو فيه مسقط رأس آل الأسد هو الحيز الأخير الذي يمكنك ان تجد فيه تماثيل لحافظ الأسد، فإن مجرد وجود تماثيل على هذا القدر من الكثافة، بما فيها المناطق التي أسقطت التماثيل في الأيام المبكرة للثورة، لكفيلٌ بأن يبدو مشهد المدن السورية وقد تشرّب بالفكر النافي للمدنية وللمدينة. المدن أكبر وأوسع من أن تختزل في شخص، كما الشعوب وكما البلدان، أما الريف فمن السهل نسب مناطقه وقراه إلى أحد الرموز الدينية أو المرجعيات العائلية أو شيخ العشيرة، أو حتى « شيخ الجبل «. مع ذلك، لم يفكر أحد من الثوار والمنتفضين وكوادر الثورة في تحطيم تمثال يوسف العظمة في دمشق مثلاً، بل كان تمثال « القائد الخالد « هو الهدف دوماً في كل المناطق والبلدات السورية التي استحال فيها هذا الصنم حطاماً. يختزن هذا الموقف بعداً مدنياً، بغض النظر عن كونه بعداً واحداً وغير مباشر من الأبعاد التي تصبغ ثورتنا السورية بصبغة مدنية حتى في أشد حالاتها عسكرةً وتطرفاً.

هي تماثيل وأصنام لشخص اختـُزلت سورية به ونُسبت إلى عائلته طوال عقود، تماثيل تحتل الحيز العام في المدينة. إنها أوثان من نوع آخر. كان العربي في الجاهلية جاهزاً لتبديل وثنه كل فترة، أو حتى لأكله في لحظات معينة، لم يكن لدى الصنم هاجس الأبدية كما أصنامنا الأسدية المعاصرة، أما اليوم، وفي مدننا المقتَحمة على يد « الريف «، يبدو الوثن وعبيده جاهزين بدورهم لالتهام البلد وسفح دماء السوريين، علّ ذلك يعيد هؤلاء إلى حقبة البعث وحظيرة العائلة الحاكمة من جديد، أي إلى جاهلية من نوع آخر، الجاهلية التي تضمن ألا يعود السوريون الى إرهاصات التمدن والديمقراطية التي ما عرفوها إلا لماماً في خمسينات القرن الماضي.

بعد الاعتداء السافر من قبل النظام على دمشق، وقبلها حلب وإحراق وتدمير المعالم الأثرية والتاريخية ومنافذ الحياة فيهما وفي حلب خصوصاً، صارت صعوبات تمتين بنية فوقية للمجتمع أكبر بما لا يقاس من إعادة الإعمار وخلق بنية تحتية جديدة فيه. ما حدث هو خراب فكري وثقافي وسياسي وروحي لا يقلّ، في نتائجه، عن الخراب المادي الذي حصل. قذائف النظام التي كانت تنهال على واحدة من أعرق حواضر العرب ومدنهم كان لها وقع الصاعقة على النفوس والأذهان. هكذا، سيبدو مشروع العودة إلى الدولة الوطنية، بمحمولَيها الوطني والديمقراطي المدني شاقاً جداً. المستقبل رهن الاصطفافات التي كانت تحت السطح لأربعين عاماً، ثمّ طفَت وانفجرت بعدها على شكل تموضعات جغرافية في دمشق نفسها، ليرتفع الصوت الما قبل وطني والمستند الى «ريفية « هي أبعد عن طيبة أهل الريف وحدود طموحاتهم وبساطة حياتهم وعفويتها المعروفة والمحببة. الطرف الآخر ريفي أيضاً بنسبة كبيرة، عنينا الشارع الثائر، لكنه وممارساته لا تقارن بممارسات نظام استعبادي أسدي مجرم بلا حدود، لم يغادر البربرية وإن وضع الشعارات الرنانة واجهةً لخطابه السياسي والإعلامي، مخفياً حقداً دفيناً على المدينة الذي انفجر في لحظة قذائفَ كانت تنهال هنا وهناك لتقتل وتدمّر، ولتتشظى معها كل الأفكار التي كانت تعد بقيامة سريعة في سورية بعد الرحيل المنتظر. لم يكُ ثمة خيار آخر، الواقع والشرط السياسي والميداني الذي خلقه النظام جعل الدمار ممراً ضرورياً نحو البناء من جديد، وهذا قد يبرز المفارقة المهمة والواضحة، ومفادها أن وداع المدن المؤقت هو المدخل الضروري لإعادة بنائها وترتيب مزاجها الجميل الذي عكّره الريف بجانبه غير الفطري، وغير المحبب.

* العنوان مستمد من كتاب الشاعرة الراحلة مي غصوب «مزاج المدن – دار الساقي».

جائزة الكاريكاتير العربي... تذهب إلى «سوريا»

سارة مراد

الكاريكاتير أو فن السخرية، يبدو منطقياً جداً أن تذهب جائزته السنوية إلى سوريا أكثر بلد عربي يعيش واقعاً المأساة باتجاهات سريالية أو لا منطقية، فهذا البلد الذي احتضن طوال تاريخه النازحين العرب من بلدانهم التي عرفت ويلات الحروب الخارجية كالعراق أو الأهلية كلبنان يُعاني اليوم شعبه من التشرّد وحياة مخيمات اللجوء، هذا البلد الذي عانى شعبه طوال عقود من القمع الأمني بحجة حماية الحدود من الدولة المُعادية والمشروع الاستيطاني في المنطقة ولم تعرف هذه الحدود طلقةً واحدة، يُذبح جيشه وسلاحه الجوي والعسكري والشعب في الحرب التي يخوضها جيشه ضدّ ثواره، هذا البلد الذي ملّ العالم بأسره من ترداد المتحدثين باسم نظامه من نظرية «ممانعته» وحمايته للفلسطينيين، يموت الفلسطينيون المقيمون فيه اليوم جنباً إلى جنب برصاص جيش النظام وتغلق مكاتب «حماس» بالشمع الأحمر.. وتطول قائمة الفوارق المؤلمة التي يَكشف حقيقتها الدم السوري المسفوك.

موفق قات فنان الكاريكاتير السوري المُقيم في كندا يحصد الجائزة الأولى في مسابقة الكاريكاتير العربي التي نُظمت في الدوحة خلال فعاليات معرض (الإعلام و الإعلان وتقنيات الطباعة)، في حين حصد المصري شريف عرفة الجائزة الثانية وعادت سوريا لتنال المرتبة الثالثة بكاريكاتير للفنان ياسر احمد. متفوقين بهذا على ١٥٤ مشاركة عربية بحسب ما أعلن المنظمون، وفق لجنة التحكيم التي تألّفت من الفنانين القطري عبد العزيز صادق، المغربي خالد شرادي، والفلسطيني نضال هاشم. إلاّ أنّ المفارقة الأبرز كانت في الخطاب السياسي المُتضمّن في الكاريكاتيرات الفائزة، خاصّة كاريكاتير الفنان «موفق قات» الذي ينتقد التدخل العسكري لإسقاط الأنظمة الاستبدادية مستعيراً الصورة الشهيرة للحبال التي ربطها العراقيون على تمثال «صدام حسين» الحجري حين أسقطوه بعد أن سقطت بغداد بفضل التدخل الأمريكي، وهو موقف قد لا يوافق الكثير من السوريين في الداخل عليه، خاصة أهالي المناطق الحمراء التي تشهد اشتباكات متواصلة وقصف شبه يومي إمّا

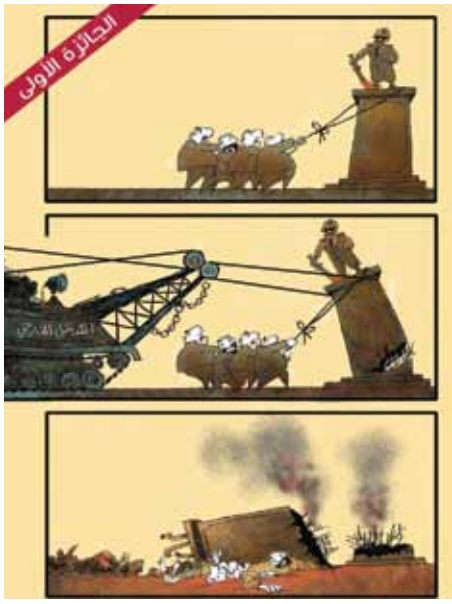

بالمدفعية أو بالصواريخ أو حتى بطائرات الميغ، ومن أبرز هذه المناطق «بير عجم» في الجولان المحتل والتي تحتل حيّزاً واسعاً من نشرات الأخبار هذه الأيام وهي بلدة الفنان «قات»، إذ تتعرض لقصف الجيش السوري الآن وأنا أدون هذه الكلمات، إلا أنّ هذا كان رأي لجنة التحكيم المختصة فنياً، والتي تتابع هذه الرؤية العامة في خياراتها للمراتب الثانية والثالثة، فمن سوريا كذلك، حاول الفنان «ياسر أحمد» التركيز على ضحايا أعمال العنف وخاصّة الأطفال، مُشكّلاً صورة كاريكاتيرية للموت الأسود بفأسه الطويلة، يسير وهو يجر الصغار معه، معنوناً لوحته ب: (ضحايا الحروب من الأطفال). وهو عنوان يُثير الارتباك، فهل هي الحروب وحدها من تقتل الأطفال؟ أولم تبدأ الثورة السورية بالانتفاضة لكرامة وحقوق أطفال درعا المسلوبة في فرع المخابرات؟ ما هي الحرب التي ينتقدها الكاريكاتير؟ ومن أطرافها وما هي أسبابها؟ إنّها أسئلة لا نستطيع إلا أن نتوقف أمامها لعمل فائز يحمل الجنسية السورية، والألم السوري.

أمّا الفنان «عرفة» فقد وضعنا كقرّاء أمام تساؤلات أقسى في عمله الكاريكاتيري الذي ينتقد الديمقراطية التي عبّر عنها بكلمة «ديمقراطية» مكتوبة في لوحة يحاول أحدهم- وهو يرتدي بذة رسمية كما يبدو من الرسم- تعليقها كشعار على الحائط، ولكنه يُدمي أصابعه في محاولته هذه. فمن يُخاطب هذا العمل؟ وهل الانتقاد موجّه إلى الديمقراطيون الذين يحاولون رفع شعارهم؟ أم إلى مفهوم الديمقراطية ذاته؟

لا أحد يختلف على أنّ الكاريكاتير عمل فني يقوم على التقاط المفارقة، حيثما كانت، سياسية أم اجتماعية أم فكرية، لكنه كما أي عمل فني آخر لا يمكن عزله بالمُطلق عن سياقه التاريخي، ولا يمكن تعويمه إلى هذه الدرجة من العمومية التي تغدو على درجة من السذاجة، كما في كاريكاتير (ضحايا الحروب من الأطفال) أو كاريكاتير الفنان «عرفة». المفارقة الأبرز تبقى أنّ الأعمال الفائزة من سوريا تنتقد واقع سوريا اليوم، في لحظته الآنية تماماً، سوريا التي تدفع ثمن مطالبتها بالحرية من دم أطفالها، سوريا التي يأمل كثيرون في حصول تدخل الخارجي عسى أن يوقف النزيف الداخلي، واحتمالات الحرب الأهلية بميول طائفية بالضرورة، لكن وفي المقابل نتساءل عن الوجه الآخر للواقع السوري، عن مئات الآلاف من المعتقلين والمفقودين، عن الانتقاد الواضح لاختيار السلطات السورية اتباع الحل الأمني العسكري في التعاطي مع المطالب الشعبية الهاتفة بالحرية والكرامة، عن الواقع الاقتصادي البائس للمواطن السوري، وعن ثقافة العنف والعنف المضاد، وعن أشياء كثيرة، ليس أقلها أنّ الاسم السوري يرتفع اليوم لينال الجوائز بفضل حريّة يُدفع ثمنها من دم ودمع آلاف السوريين بمختلف قومياتهم وطوائفهم، حريّة عبّرت عنها صورة جميلة لطفل صغير اتخذ دور الأستاذ وكتب على السبورة يشرح الحرّية التي يريدها:

الحرية التي أريدها: أن لا تعتقلني إن خالفتك في الرأي.

من هنا نتساءل: هل تذكر المحتفلون الفنان السوري «أكرم رسلان» المُعتقل منذ ٢٠١٢/١٠/٢ من مكان عمله في جريدة «الفداء»، وذلك على خلفية (نشره لبعض رسوم الكاريكاتير التي تسلط الضوء على الوضع المأساوي الذي وصلت إليه سوريا نتيجة للممارسات الوحشيّة التي يمارسها النظام ضد الإنسان والحجر والشجر...) بحسب بيان «رابطة الصحفيين السوريين». إنها مفارقة أخرى تُضاف إلى مفارقات مسابقة الكاريكاتير العربي وأعمالها الفائزة.

اختلاط الأوراق.. بين الإنساني والفني.. والطائفي!!

مهيار يوسف

بدأ الأمر بتعليق على صفحته في موقع «فيسبوك»، يُدين فيه السيناريست السوري فؤاد حميرة تفجيرات المزة التي تقطنها غالبية من الطائفة العلوية، ويُدين شبيحة النظام السوري بالقول:

(إذا كانت إنسانيتكم قد استفزت بسبب التفجير، فأين هي هذه الإنسانية حين يقصف الطيران ريف دمشق وإدلب وحلب وحماة وحمص؟ لماذا لم نقرأ لكم كلمة واحدة تدين قتل المدنيين في بابا عمرو والتريمسة ومئات المجازر؟، هل تعتبرون دمكم درجة أولى، ودمنا من الدرجة العاشرة ولا يستحق الإدانة؟). ثمّ وصل الرد إلى حد التهديد بالقتل. علماً أنّ السيناريست سبق ووجّه رسالة إلى الرئيس السوري ذكر فيها: (أما زلت مصرا على قيادة المقاومة والممانعة بشعب يتعرض للإذلال والاعتقال والقتل على يد شبيحتك وأجهزة أمنك؟ هل تريد تحرير الجولان بشعب يعيش أقذر حالات الحرمان والإقصاء والبطالة والفوضى الأمنية والفلتان القانوني؟).

في رسالته جرأة الفنان في مخاطبة السلطة السياسية والأمنية، موقف المثقف من كل ما تعيشه بلاده، وحوار مع التعليقات العابرة والسريعة التي تدين قتل المدنيين ولكن تعود لتركز على كونهم «علويين»- وإن ضمناً وعبر إدانة الآخر- هو ما يمكن قراءته كموقف يخلط الطائفي بالإنساني، مع التأكيد أنّ سؤال السيد حميرة حول الإدانة المطلوبة لقتل السوريين أياً كانت طائفتهم مُحق تماماً، إلاّ أنّ طرحه في هذه المقاربة المُتعجّلة هو ما يخلط الأوراق.

لكن السيناريست حميرة الذي نتذكر من أعماله ثلاثية «الحصرم الشامي»، «غزلان في غابة الذئاب»، «تحت الطربوش» وغيرها، هو الآن يتلقى تهديدات بالقتل من شبيحة النظام.

أوستن تايس.. أميركي فُقدَ في سوريا..

«أوستن تايس» صحفي أميركي فُقد اثناء تغطيته الأحداث في سوريا منذ ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢، كما تناقلت بعض الصفحات على الموقع الأزرق نبأ اختطافه، ثمّ نُسيّ الموضوع كأنّه لم يكن. «تايس» الذي تناقلت بعض الصحف الخبر باعتبار أنّه تعرض للاعتقال على يد قوات الأمن السورية، ظهر بتاريخ ٢٦ أيلول الفائت في فيديو قصير، معصوب العينين، ومعتقلاً من قبل مجموعة من المسلحين يرتدون الزي الأفغاني، دون أن يستطيع أحد تحديد الهويّة الحقيقية للخاطفين أو مكان احتجازه.

كمراسل مستقل لصحيفة «واشنطن بوست» (The Washington Post) كان «تايس» يعمل على تغطية وقائع المعارك القائمة في ريف دمشق بين طرفي الصراع، الجيش الحر وجيش النظام، وفي الوقت الذي يظهر أنّ جنسيته الأمريكية قد جعلته هدفاً لطرفي الصراع، فإنّ أي مناشدة دبلوماسية رسمية لم تظهر في إطار صراعات الحملات الانتخابية القائمة في أميركا منذ أشهر، في الوقت الذي أطلق فيه والده مناشدةً للحكومة السورية تطالبها بالعمل لإطلاق سراحه والكشف عن مصيره، وذلك بتاريخ ٨ تشرين أول.

بتاريخ ١٢ الشهر كرر والداه «مارك» و«ديبرا تايس» المناشدة من بيروت، في محاولة منهما للفت الأنظار إلى قضية ابنهما الذي لا يزال مصيره مجهولاً، ولمناشدة السلطات الأمريكية والسورية التحرّك من أجل إطلاق سراحه وضمان حياته.

يذكر أن تايس يعمل مراسلاً مستقلاً للعديد من وكالات الأنباء، منها «الجزيرة الإنكليزية» و«وكالة الصحافة الفرنسية» وسواها.

كاريكاتير العدد - قصف المناطق السورية بالبراميل المتفجرة

النظام السوري يحتفي بطاقاته الشبابية وأقلامه الأدبية.. في أقبية الفروع الأمنية

روزا سعد

يتابع النظام السوري سياسته القديمة في الاحتفاء بطاقاته الشبابية وأقلامه المبدعة عبر اعتقالهم والتحقيق معهم، فالأولويّة العُليا يجب ان تكون ضمان الولاء الفكري لمنطلقات حزب البعث الحاكم- سابقاً- وشعاراته الأيديولوجية بعد أن أُسقطَت منها «الحرية» نتيجة الثورة الشعبية. تعتقل الأفرع الأمنية إعلاميين وكتاباً ومثقفين وفنانين كأنّ البلد لا تشهد حرباً عسكريةً من شمالها إلى جنوبها وحتى قلب عاصمتها!! يعتقل السوري ليُحقق معه في الانتماء الفكري، والحزبي، والعقائدي، وفي الموقف من «الحرية»! هل دعمتم المنادين بالشعارات «المناوئة» للنظام السوري؟ هل نطقتم بالكلمة المحرّمة؟ هل ابتهجتم لإغاثة طفل صغير أو أم فقدت شريك حياتها ومنزلها؟ إذاً أنتم لا تستحقون الشمس أو الهواء، ومصيركم مصير الآلاف من المعتقلين، كثير منهم منذ أكثر من عام، ومُعظمهم ناشطون سلميون، إعلاميون، وصوت الشباب السوري المخنوق.

شذا المدّاد، صحفية سورية عملت في العديد من الصحف السورية الخاصة من «بلدنا» إلى «الوطن» وحتى الإعلام الإلكتروني مثل موقع «داماس بوست» المُقرّب من النظام، وقد استقالت «المداد» من عملها نتيجة السياسة التحريرية لهذا الموقع الأخير في تغطية الأحداث عقب الثورة، الأمر الذي كلّفها استدعاءً إلى الفرع الداخلي في جهاز أمن الدولة.

الفرع عاد واستدعاها إثر عودتها من دورة تدريبية في أميركا ضمن برنامج «الصحفي الزائر»، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢ استدعاها الفرع الداخلي مجدداً للمراجعة، وقام باعتقالها، وعلى الرغم من شح المعلومات حول أسباب الاعتقال، إلاّ أنّ بعض المصادر نوّهت إلى أنّ نشاطها في الموقع الأزرق «الفيسبوك» قد تكون أحد الأسباب، بالإضافة إلى موقفها العام المؤيد للحراك الثوري. علماً أنّ «المداد» لم تكن الوحيدة التي تم اعتقالها في الأيام الأخيرة، إذ وبعد أنّ كرّمت (الهيئة العربية للمسرح) الكاتب المسرحي السوري المُعارض «ضاهر العيطة» (٤٦) عاماً عن نصّه المسرحي المخصّص للأطفال «براءة بحار» في شهر ايلول الماضي، قامت أجهزة الأمن السوري- لم يتم تحديد الفرع- باعتقاله.

«ضاهر العيطة» وهو أب لطفلين، يستغل الإمكانيات الساكنة في الصفحات وحبر الأقلام للتعبير عن ذاته، لإطلاق حركته، التي لم يساعده جسده في التعبير الكامل عنها، إذ أنّ «العطية» مُقعد، ولكنه في المقابل نشيط في الكتابة الروائية والمسرحية وكتابة السيناريو، ومن أعماله: رواية «لحظة العشق الأخيرة» ومسرحيات «رقص مع النجوم» و«حراس البيئة» وأعمال أخرى، وهو يعمل في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق.

(٤٨) إعلامياً قُتلوا خلال تغطيتهم أحداث الحرب في يوغسلافيا بين عامي ١٩٩١-١٩٩٤، وهي واحدة من أبشع حروب النصف الثاني في القرن العشرين، إلاّ أننا في سوريا وصلت الأرقام مع نهاية شهر تشرين أول إلى (٨٥) صحفياً وناشطاً إعلامياً بحسب «رابطة الصحفيين السوريين». أمّا المعتقلون من ضحايا ممانعة النظام السوري لحريّة الرأي والتعبير فقد تجاوزت أعدادهم الآلاف. طلاباً جامعيون يعملون وسط الحرب لإتمام تعليمهم الجامعي، شباب الحراك السلمي، محامون، قضاة، إعلاميون، فنانون مسرحيون وسينمائيون وتطول القائمة في البلد الذي عاش عقوداً وفق سياسة الحزب الواحد، والرأي الواحد، والصوت الواحد.